

(نوفمبر) ١٩٣٣، لبحث القيود على السواح وسياسة الهجرة عامة<sup>(٨٤)</sup>. وفي الحادي والعشرين من الشهر نفسه، قام وفد يمثل المؤسسات اليهودية بمقابلة المندوب السامي، طالباً إعادة النظر في سياسة الهجرة والسماح بدخول المزيد من المهاجرين، نظراً لتدهور أوضاع اليهود في أكثر من بلد، خصوصاً في المانيا، مما يحملهم على الهجرة إلى فلسطين. ولكن المندوب السامي رفض هذه الادعاءات، موضحاً أن ليس في ذلك ما يحمله على تغيير سياسته في هذا الشأن<sup>(٨٥)</sup>. ولذلك أقيمت، في آخر الشهر نفسه، لجنة مركزية قانونية لتقديم المساعدة للسواح، بينما راح اليهود، في فلسطين وخارجها، يشنون حملة ضد «القيود» البريطانية على الهجرة<sup>(٨٦)</sup>. وفي ٩ كانون الأول (ديسمبر) قام التصحيحيون بمظاهرة في تل - أبيب احتجاجاً على سياسة الحكومة بشأن الهجرة، أدت إلى وقوع صدام مع الشرطة<sup>(٨٧)</sup>، أسفر عن إصابة بعض أفرادها. وفي ٢٦ أيار (مايو) ١٩٣٤، أعلن اليهود اضراباً عاماً في فلسطين ضد «تقليص الهجرة»<sup>(٨٨)</sup>.

وفي مطلع سنة ١٩٣٤، نشر قانون البلديات<sup>(٨٩)</sup> الجديد، التي اعتبرت السلطات إصداره وتنظيم أوضاع البلديات بموجب، إضافة إلى تنشيط المجالس المحلية، بمثابة مقدمة لإنشاء المجلس التشريعي في فلسطين<sup>(٩٠)</sup>. وكان مشروع القانون قد عرض من قبل المندوب السامي على اجتماع لرؤساء البلديات، عقد معهم لهذا الغرض في ٢٩ آذار (مارس) ١٩٣٢<sup>(٩١)</sup>. وقد عقد أولئك، عرباً ويهوداً، اجتماعين عامين لهما، في ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٢ و ٢٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٣، لبحث مشروع القانون، مطالبين بتوسيع الصلاحيات الممنوحة بموجبه للبلديات<sup>(٩٢)</sup>، ولكن دون جدوى. ومع نشر القانون، فصلت منطقة تل أبيب التي كانت قد توسعت وازداد عدد سكانها بشكل ملحوظ حتى ذلك الوقت، عن بلدية يافا، وأعلنت بلدية مستقلة<sup>(٩٣)</sup>؛ كما ألحق بالقانون نظام خاص للانتخابات البلدية فيها، أبرز ما يميزه عن ذلك الذي أقر بالنسبة للبلديات العربية، هو منح المرأة اليهودية حق الانتخاب<sup>(٩٤)</sup>.

وأثر نشر قانون البلديات، انهمك العرب واليهود في الاعداد للانتخاباتها، خلال بضعة أشهر؛ تم خلالها إجراء الانتخابات لـ ٢٠ بلدية<sup>(٩٥)</sup>. وجرت، مثلاً، الانتخابات لبلدية يافا في ٢٨ حزيران (يونيو)، وبلدية القدس في ٢٩ أيلول (سبتمبر)، بعد مرور نحو ٧ سنوات على إجراء الانتخابات السابقة في المدينة. وكان التصحيحيون قد أعلنوا معارضتهم للانتخابات البلدية وطالبوا اليهود بعدم الاشتراك فيها، لأنها ليست إلا «ذريعة لاقامة المجلس التشريعي»<sup>(٩٦)</sup>؛ إلا أن باقي الهيئات الصهيونية رفضت الأخذ بهذا الموقف.

وخلال سنة ١٩٣٤ أيضاً، استمر عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين في الازدياد، وفاق عدد أولئك منهم الذين دخلوا البلد خلال السنة السابقة. وإضافة إلى ذلك نشط التصحيحيون أيضاً في إدخال المهاجرين إلى فلسطين بصورة غير شرعية، وذلك بتهريبهم عن طريق البحر؛ خصوصاً بعد أن حجبت الوكالة اليهودية أدونات السفر عن مؤيديهم، نتيجة لخلافات نشبت بين الطرفين. ورد العرب على ذلك بالدعوة إلى تشكيل فرق حراسة، مهمتها مراقبة الشواطئ ومنع دخول المهاجرين غير الشرعيين إلى فلسطين<sup>(٩٧)</sup>. وفي ٢ كانون الأول (ديسمبر) قام وفد من اللجنة التنفيذية العربية بمقابلة المندوب السامي، وسلمه مذكرة احتجاج بشأن سياسة الأراضي والهجرة، أوضح فيها أن مساحة الأراضي العربية التي انتقلت رسمياً إلى ملكية اليهود بين سنتي ١٩٣٠ و ١٩٣٣، بلغت نحو ١١٨ ألف دونم حسب سجلات الطابو، وذلك إضافة إلى «كمية كبيرة من الأراضي انتقلت ولم تسجل»<sup>(٩٨)</sup>. كما أن ارتفاع عدد اليهود سيؤدى، فيما إذا استمر بالوتيرة نفسها، إلى أن «يتساوى عدد اليهود مع العرب في فلسطين في سنة ١٩٤٨، أي بعد ١٣ سنة من اليوم»<sup>(٩٩)</sup>. ولا تستطيع أية حكومة «أن تقف أمام هذه الأخطار الهائلة المحدقة بأمة تقرب من المليون نسمة، مكتوفة اليدين»<sup>(١٠٠)</sup>. إلا أن المندوب السامي أصر على الادعاء بأن عدد المهاجرين